إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

أ.جودي محمد رمزي.
جامعة بسكرة.

الملخـــص:

التغيرات والتطورات التي تحدث في بيئة المؤسسات فرضت على الدول التوافـق مـع البيئة المحاسبية الدولية، من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية مباشرة، أو من خـلال العمل على تصميم نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعايير المحاسـبية الدوليـة، ذلـك أن الأنظمة المحاسبية المحلية أو التقليدية ليس من شأنها تحقيق الأهداف المنتظرة من النظـام المحاسبي.

الجزائر من الدول التي قامت بتصميم نظام محاسبي مالي جديد بهدف تحقيق التوافـق مع المعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة لها دور فعال في ترقيـة النظـام المحاسـبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية، وكـذا المسـاهمة فـي جلـب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقـايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية.

Abstract :

Business environment Changes and developments imposed on the countries a compliance with international environment accounting, through the direct adoption of international accounting standards, or through the conception of a new accounting system comply with international accounting standards so that the local, traditional accounting system could not achieve the expected objectives of the accounting systems.

Algeria, is one of the countries that have established a new financial accounting system in order to achieve compability with international accounting standards.

These standards have an effective role in the promotion of the Algerian accounting system to manage and comply with the

international accounting systems, as well as contribute to attract foreign investors through the internationalization of financial and accounting procedures and transactions to protect them from the problems of the different accounting systems.

مقدمة:

تعمل منشآت الأعمال على إعداد تقارير مالية في نهاية كل دورة و تقديمها لكل من له علاقة بالمؤسسة لاستخدامها في عدة مجالات، تعد القوائم المالية من أهم مكونات التقارير المالية التي يعدها المحاسب و التي تعتمد عليها الأطراف التي لها علاقة و اهتمام بالمؤسسة، و حتى يمكن الاستفادة من هذه القوائم بكفاءة و فعالية و كذا تحقيق الهدف المنتظر منها يجب إعدادها بطريقة تمكن مستخدميها من قراءتها ، فهمها وكذا الاعتماد عليها.

في ظل التغيرات والتطورات التي تحدث في بيئة المؤسسات برز نوع جديد من مستخدمي القوائم المالية، وهم المستخدمين الأجانب الذين يمثلون المستثمرين الأجانب، هؤلاء المستثمرين يعملون على توظيف أموالهم في شركات ومؤسسات ومشاريع استثمارية بهدف تحقيق أرباح وفوائد اقتصادية، لكن هؤلاء المستثمرين تواجههم مشاكل، من ضمنها صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية المعدة في مؤسسة معينة، بسبب أن هذه المؤسسة تعد قوائمها المالية وفق مبادئ ومعايير محاسبية محلية، والتي بدون شك تختلف من دولة لأخرى، وهذا ما يعيق تحقيق الهدف المنتظر من القوائم المالية.

ونظرا للاختلافات الطبيعية في المبادئ والمعايير والقواعد والإجراءات المحاسبية، وكذا في الجهات التي تصدر هذه المبادئ والمعايير والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة، قامت العديد من الدول بتعديل أنظمتها المحاسبية من اجل تحقيق الأهداف المنتظر منها.

الجزائر من الدول التي قامت بإجراء إصلاحات على نظامها المحاسبي، وذلك بتصميم نظام محاسبي جديد، هذه الإصلاحات تأتي كاستجابة لحاجيات متعاملين جدد نظرا لفتح الجزائر المجال للاستثمار الأجنبي.**لكن: هل النظام المحاسبي المالي الجزائري يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؟**

في هذه الورقة تطرق الباحث إلى:

- مداخل إصدار المعايير المحاسبية.

- المعايير المحاسبية الدولية نشأتها وأهميتها.
- النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- الأهداف المرجو تحقيقها من هذا النظام.

سابقا وعندما لم تكن الحاجة ملحة إلى ضرورة وجود تنسيق دولي أو توحيد دولي فيما يتعلق بمهنة المحاسبة، كانت تسعى الدول إلى التنسيق الداخلي– الذي هو أولى من التنسيق الدولي– عن طريق توحيد الإجراءات و القواعد و المبادئ المحاسبية الخاصة بها، بسبب التغيرات والتطورات التي تحدث في بيئة المؤسسات هناك عمليات محاسبية تسجل بطرق مختلفة من محاسب لآخر وذلك في الدولة الواحدة –مثل ما يحدث في الجزائر– وذلك بسبب النقص الملاحظ والمسجل في المخطط المحاسبي الوطني، مما صعب عملية فهم، وقراءة ومقارنة القوائم المالية.

الاختلافات الملاحظة بين الدول فيما يخص المبادئ و المعايير المحاسبية يرجع بالأساس إلى الاختلافات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لهذه الدول من جهة و إلى الجهات التي تعمل على إصدار هذه المبادئ والمعايير من جهة ثانية.

أولا:مداخل إصدار المعايير المحاسبية:

تختلف المداخل أو الجهات التي تعمل على إصدار المعايير المحاسبية من دولة إلى أخرى، في هذا الإطار هناك: [1]

1– المدخل السياسي البحث: يعتمد هذا المدخل على التشريع في تأسيس القوانين المحاسبية، فتشريع المبادئ المحاسبية مسيطر في القارة الأوربية و في أمريكا اللاتينية.
عملية إصدار المعايير المحاسبية عن طريق التشريعات أو المراسيم ينتقد لأنها عملية بطيئة و بالتالي فإن تغيير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا جدا، كذلك جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل مستمر،وهذا مع الأسف مستحيل بسبب عدم مرونة التشريع، كذلك عادة ما يركز القانون على العموميات و ليس على العناصر أو المفردات، بالإضافة إلى أن التشريع يتأثر بالاعتبارات السياسية.

2– المدخل المهني الخاص: طبقا لهذا المدخل نجد أن الذي يقوم بإصدار قوانين المحاسبة هم المهنيون أنفسهم، فهذا المدخل منتشر في الولايات المتحدة الأمريكية و الدول

التي تنتهج المنهج الانجليزي الأمريكي، يتميز هذا المدخل في إصدار القوانين بدرجة عالية من المرونة مع سرعة مناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة لأن هناك متخصصين يتعاملون مع القضايا و المشاكل الحالية.

3-المدخل المختلط بين القطاع العام و الخاص: طبقا لهذا المدخل نجد أن الذي يقوم بإصدار قوانين المحاسبة منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظمة عامة تقوم الحكومة بدعمها و بالإلزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

4-المدخل المختلط: طبقا لهذا المدخل نجد أن الذي يقوم بإصدار قوانين المحاسبة خليط من القطاع الخاص والقطاع العام ومجموعات حكومية وغيرها، ولهذا فإن كل هذا الخليط من المنظمات والمجموعات يشترك في إصدار هذه القوانين و يلزم بها.مثلا اليابان:تقوم الحكومة بتكوين مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات و الصناعة و الحكومة و المحاسبين القانونيين.

ثانيا: المعايير المحاسبية الدولية نشأتها و أهميتها:

نظرا للاختلافات الطبيعية في المبادئ و المعايير والقواعد والإجراءات المحاسبية و كذا في الجهات التي تصدر هذه المبادئ و المعايير و التي كانت تؤدي إلى نتائج مختلفة،أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى وجوب التنسيق الدولي أو التنسيق المشترك من خلال إيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة و التماثل، ومن هنا **نشأة فكرة المعايير المحاسبية الدولية**.

المعايير المحاسبية الدولية جاءت بقواعد وأسس تضبط الأعمال و التصرفات و الإجراءات المحاسبية و تضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية ، ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.[2]

تهدف هذه المعايير لتحقيق التوافق والتجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية، كما تسمح بإقصاء الحواجز التجارية البينية. وبهذا فهي تجبر المؤسسات على تعديل الكشوفات المالية بما يتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي (الشفافية، المصداقية وقابلية المقارنة للمعلومات زمنيا ومكانيا)، بإعطاء المصداقية للأسواق المالية خصوصا في ظل الفضائح المالية المتوالية (Scandale : Enron, Wordlcom, Parmalat) التي تعصف بالوسط المحاسبي، ما جعل الحذر يسود في التعامل مع المعلومات المالية المقدمة من المؤسسات.[3]

فالمؤسسات التي تسعى إلى الحصول على مزيد من رؤوس الأموال و تحقيق اكبر قدر من السيولة وتتطلع إلى اجتذاب مستثمرين،هذا السعي يفرض عليها الكشف على حساباتها و أنشطتها من أجل اجتذاب استثمارات كافية لتمويل أنشطتها المتنوعة و اكتساب ثقة المستثمرين ، هذه الثقة ليس بإمكان هذه المؤسسات أن تحققها بالاعتماد على معايير المحاسبة المحلية.

المؤسسات التي تعتمد على معايير محاسبية واحدة مقبولة على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة قدرتها على تدبير رأس المال في الأسواق المالية الدولية،كما أن هذا الاعتماد يؤدي إلى تخفيض في تكلفة رأس المال.

في الوقت الحالي المعايير المحاسبية الدولية ليست رفاهية يمكن الاستعانة بها أو الاستغناء عنها تبعا للظروف وان ضرورتها تتبع بالدرجة الأولى من أهميتها في تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية قبل الأجنبية على التوجه لمنطقة معينة دون الأخرى،هذه الأهمية تتعاظم أكثر في ضوء التنافس العالمي على اجتذاب رؤوس الأموال المحدودة نوعا ما و في زمن غابت فيه الحدود الجغرافية، فقد أخذت –المعايير المحاسبية الدولية– تغزو جل الدول حتى الدول التي لديها معايير محاسبية محلية خاصة بها أصبحت تعمل على تبني المعايير المحاسبية الدولية و هذا بهدف الوصول إلى عالم يطبق معايير محاسبية متماثلة في الأمور والأنشطة المحاسبية كافة، وبالتالي توحيد قاعدة المقارنة بين المعلومات من قبل المستخدمين.

وهذا ما دعا دول الاتحاد الأوربي إلى التأكيد على ذلك من خلال إلزام كافة الشركات المدرجة وعددها ما يزيد عن 7000شركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية الموحدة.[4]

إن اختيار أي دولة للمعايير المحاسبية هو أمر يخصها و حدها ، و مع ذلك فإن المؤسسات التي تستخدم معايير محاسبية و معايير لإعداد التقارير ليست مقبولة على نطاق واسع في أسواق رأس المال العالمية ستواجه تكاليف أكثر ارتفاعا في الحصول على رأس المال و التمويل من تلك الأسواق.[5]

هناك تشجيعا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بعض الجهات التي لا تزال متأرجحة بين التطبيق وعدمه، ويلاحظ ذلك على سبيل المثال من تشجيع معهد المدراء

الماليين التابع للجنة البورصة والأسهم الأمريكية بقبول المعايير المحاسبية الدولية كبديل وحيد للمعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما،كذلك يلاحظ أن الدول السبعة الكبرى G7 و صندوق النقد الدولي قد شجعت و دعمت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتقوية البنيان المالي الدولي.[6]

هذا بالاظافة إلى توجهات كثير من الدول المتقدمة التي شجعت على تبني المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها لتجاوز الاختلافات في قواعد و أسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، بالاظافة إلى ذلك قامت العديد من الدول وخاصة النامية منها بتبني هذه المعايير مباشرة بسبب عدم وجود معايير محلية لديها أصلا.

ثالثا:منظمات المحاسبة الدولية:

نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين و مستثمرين و دائنين و نقابات و اتحادات تجارية و منظمات دولية و جمعيات حكومية و أجهزة حكومية، تم عقد العديد من المؤتمرات بهدف وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي، هذه المؤتمرات أسفرت عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير و تهيئة المناخ اللازم لتطبيقها، أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية.

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية:نشأ مفهوم معايير المحاسبة الدولية في عام 1904، في المؤتمر الدولي المنعقد في سانت لويس، و في المؤتمر الدولي العاشر تبلورت الفكرة بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC في سنة 1973 بقيادة هيئات محاسبية مهنية في تسع دول هي: -استراليا-الولايات المتحدة الأمريكية-فرنسا-ألمانيا-انجلترا-هولندا-اليابان-المكسيك-ايرلندا.[7]

و في سنة 1999ضمت اللجنة 143 عضو من 143 بلد يمثلون مليوني محاسب، وقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنظم إلى عضوية اللجنة بعد.[8]

أهداف هذه اللجنة تتمثل في: [9]

- صياغة و نشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية و تعزيز قبولها و التقيد بها في جميع أنحاء العالم؛

- العمل بشكل عام على تحسين و تناغم المعايير و الإجراءات المحاسبية و الأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

أما الترتيب الحالي لأولويات عمل اللجنة أصبح كالتالي:(حيث أصبح أكثر واقعية):[10]

- تطوير المعايير المحاسبية لمقابلة احتياجات أسواق رأس المال الدولية و قطاع الأعمال؛
- تطوير و تطبيق المعايير المناسبة للدول النامية؛
- إزالة الاختلافات بين المتطلبات المحاسبية الدولية و المحلية.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية 41معيارا محاسبيا دوليا قبل أن يتم إعادة هيكلتها، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير فقد بقي 34 معيارا فقط،حيث تم دمج بعض المعايير في معيار و احد فقط،كما تم حذف معايير أخرى، هذه اللجنة أصدرت العديد من التفسيرات و التي بلغت 33تفسيرا عام2001.

في سنة 2001تم استبدال هذه اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية،مهام هذا المجلس هو تطوير معايير المحاسبة الدولية،حيث اعتمد المعايير الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة و اخذ هذا المجلس على عاتقه مسؤولية تعديل هذه المعايير وتفسيرها، وقد ظهر مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية– IFRS – والتي بدأ المجلس بإصدارها بهذا الاسم لكي يتم تمييزها عن المعايير الدولية السابقة.

مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بدأت بإصدار تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية،كما تقوم بإعداد مرجع عام للمعايير الدولية ابتداء من عام 2006.[11]

2– مجلس معايير المحاسبة الدولية: يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من 14عضوا يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، المؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية، تكمن المسؤوليات الأساسية للمجلس في تطوير ونشر معايير التقرير المالي الدولي،ومذكرات العرض المبدئية وقبول التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقرير المالي الدوليIFRIC.

يطلق الآن على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية إسم معايير التقرير المالي الدولي- IFRS- بدلا من مصطلح معايير المحاسبة الدولية- IAS- التي كانت تصدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.[12]

3- لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي: لم تكن لجنة معايير المحاسبة الدولية تصدر تفسيرا لمعاييرها، لكن مجلس معايير المحاسبة الدولية تعرض لانتقادات بسبب فشله في نشر التفسيرات، ونتيجة لذلك شكل المجلس لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي،تتكون هذه اللجنة من 12 عضوا يعينهم أمناء مجلس معايير المحاسبة الدولية لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد.

المعايير المحاسبية هي وليدة الظروف و التطورات الاقتصادية التي شهدها و يشهدها العالم،مما فرض وجود قواعد عامة تعالج المسائل المحاسبية المتشابهة، ولقد تم تحقيق تقدم كبير في وضع مجموعة عالمية من المعايير يمكن أن يوفر إتباعها مصداقية فورية لجزء كبير و محسوس من نظام التقارير المالية في أي دولة.[13]

رابعا:مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية:

تسعى العديد من الدول إلى تبني و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بسبب أنها لا تملك معايير محاسبية أصلا ،كما أن هناك دول أخرى -لديها معايير محاسبية محلية-تسعى إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظرا للمزايا الايجابية التي يمكن تحقيقها من ورائها، و التي نذكر منها:

1 -الولوج إلى الأسواق المالية الدولية: تقوم الشركات حاليا بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي و تداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل لاتصال الحديثة،ولا يمكن للشركات تحقيق هذا الولوج إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها لإمكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق،وإلا ستبقى الشركات غير الملتزمة تعيش بعزلة عن الأسواق المالية الدولية، و بالتالي تضييع فرص كثيرة كان يمكن اكتسابها من دخول هذه الأسواق.[14]

2 -قابلية المقارنة:أي أن مستخدم القوائم المالية بإمكانه إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغييرات على هذه القوائم،وذلك راجع لتوحيد أسس و طرق المعالجات المحاسبية.

3 –ترشيد عملية اتخاذ القرار المرتكزة على المعلومة المحاسبية المتماثلة و المفاضلة بين البدائل بناءا على أسس سليمة و واضحة.

4 –تلبية المتطلبات القانونية: الكثير من الدول أصبحت تفرض على مؤسساتها ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ليس هذا فقط بل أن هناك من الأسواق المالية أصبحت تفرض على المؤسسات ضرورة إعداد قوائمها وفق المعايير المحاسبية الدولية.

5 –تلبية متطلبات الممولين المحليين و الدوليين:العديد من الشركات تسعى إلى طلب تمويل من مؤسسات وجهات معينة، هذه الأخيرة تعمل على قراءة ومراجعة القوائم المالية لهذه المؤسسات، ذلك أن المؤسسات التمويلية لا يمكن لها أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة التي تحتاج إلى تمويل، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة.

6– جلب مستثمرين أجانب: وذلك من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

اعتبارا من مطلع 2005اصبح تبني المعايير المحاسبية الدولية إلزاميا بالنسبة للتقرير المالي للمؤسسات المتعاملة مع دول الاتحاد الأوربي، كما سمحت لوائح هذا الاتحاد بالنسبة لبعض الدول الأعضاء به تبني تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة لهذه المؤسسات سنة 2007 كأقصى مدة، ولكن بشروط معينة وفي حالات محدودة.[15]

خامسا: النظام المحاسبي المالي الجزائري:

إذا في ظل التطورات التي تحدث أصبح من الضروري خدمة أغراض المستثمرين وذلك من خلال عرض المعلومات المالية الموثقة والملائمة، هذا العرض يتم من خلال وجود أسس ومعايير موحدة ملزمة لكافة المؤسسات والممارسين والمهنيين، هدف هذه الأسس و المعايير هو تحقيق القياس السليم والإفصاح المحاسبي والشفافية في عرض المعلومات المالية، و هذا ما قامت به **الجزائر.** حيث قامت بوضع نظام محاسبي مالي من شأنه التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية و تحقيق المزايا السابق ذكرها.

النظام المحاسبي المالي يهدف إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات الاقتصادية، والتي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص

الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوربي، وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، اظافة إلى ذلك فهي تهدف أيضا لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري، وخاصة المستثمرين الوطنيين والدوليين، هذين الأخيرين قد مارسا ضغطا اقتصاديا على السلطة العمومية لتعجيل عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75، بحيث نجد العديد من الشركات الدولية العاملة في قطاع المحروقات رغم العقود المبرمة بينها وبين شركة سونطراك على استعمال المخطط المحاسبي الوطني في المعالجة المحاسبية، إلا أن في الواقع نجد غير ذلك.[16]

إذا الإصلاحات التي قامت بها الجزائر والمتعلقة بنظامها المحاسبي تأتي كاستجابة لحاجيات متعاملين جدد نظرا لفتح الجزائر المجال للاستثمار الأجنبي،هؤلاء المستثمرين يعدون أهم المستخدمين للقوائم المالية، وبهدف خدمتهم كان من الضروري عرض معلومات مالية موثقة وملائمة ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود أسس ومعايير موحدة.

اقتصاد السوق يتطلب من الشركات أن تقوم بإعداد قوائم مالية موجهة للمستثمرين، ذلك أن هؤلاء المستثمرين يهتمون بشراء الأسهم، نفس الشيء بالنسبة للمقرضون هؤلاء يحتاجون إلى القوائم المالية للمؤسسة الطالبة للقرض، وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شراكة مع المؤسسة، لهذا الغرض ينبغي أن تكون القوائم المالية الموجهة إليهم توفر لهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة، وصورة واضحة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى يمكن الاستفادة من القوائم المالية يجب أن تكون تستجيب للمعايير المحاسبية الدولية.

فالدول التي تسعى إلى تصميم نظام محاسبي جديد، هذا الأخير وحتى يمكن تحقيق الهدف المنتظر منه يشترط أن يتميز بجملة من الخصائص منها:

- أن يكون النظام المحاسبي يتماشى مع اقتصاد السوق.
- أن تكون التقارير المالية المعدة تتميز بجملة من الخصائص.
- توحيد القوائم المالية بشكل يعطي الثقة للمتعاملين مع المؤسسة.
- رفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم.

1- قانون 07-11:[17]

الدولة الجزائرية وبهدف الاستفادة من مزايا تطبيق المعايير المحاسبية من جهة، وكذا بهدف تفادي سلبيات المخطط المحاسبي من جهة ثانية، قامت بتصميم نظام محاسبي مالي جديد يمكن من تحقيق الهدف المنتظر من القوائم المالية بفعالية.

- ففي 15ذي القعدة عام1428 الموافق لـ25 نوفمبر2007صدر قانون 07-11الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.
- يتضمن هذا القانون 43مادة و 7 فصول.
- وفق المادة 1 من هذا القانون فإن هذا الأخير **يهدف إلى** تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص المحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه.
- وفق المادة 2 من هذا القانون فإن هذا الأخير **يطبق على** كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.**يستثنى من** مجال هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.
- هذا **القانون يعرف** المحاسبة المالية على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها و تقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.
- هذا **القانون حدد كذلك الكيانات المعنية** بمسك محاسبة مالية، هذه الكيانات **هي:**
  - الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
  - التعاونيات.
  - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية.
  - وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- وفق هذا **القانون كذلك فإن الكيانات الصغيرة** التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

- الفصل الثاني من **قانون 07-11يتضمن الإطار التصوري و المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية** التي تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولا سيما:

- محاسبة التعهد(أساس الاستحقاق):أي أن تأثيرات المعاملات والأحداث الاقتصادية يتم الاعتراف بها عندما تحدث(وليس عندما تحدث تدفقات نقدية)،هذه التأثيرات يتم تسجيلها وإثباتها في القوائم المالية للفترات المتصلة بها.[18]
- استمرارية الاستغلال:وفق هذا المبدأ يفترض أن الكيان مستمر في نشاطه في المستقبل المنظور.
- قابلية الفهم:وفق هذا المبدأ يشترط في المعلومة المالية أن يتم عرضها بوضوح، بعيدة عن التعقيد حتى يتمكن المستخدمين من فهمها.
- الدلالة : يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية تم تسجيلها على أساس وثائق ومستندات ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها.
- المصداقية:أي يجب أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها ضمن القوائم المالية.
- قابلية المقارنة: أي إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى، سواء المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى إمكانية مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة مع السنوات السابقة.
- التكلفة التاريخية:أي أن الأحداث الاقتصادية التي يعمل المحاسب على تسجيلها تتم باستخدام تكلفة الشراء في حالة شرائها، وبتكلفة الإنتاج في حالة إنتاجها.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:[19]يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر،بحيث يقر هذا المبدأ على ضرورة تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أي انه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

وهذه هي نفس المبادئ التي تم تقريرها من طرف لجان المحاسبة الدولية.

2- الكشوفات المالية(القوائم المالية): بالنسبة للكشوف المالية –وفق المادة25 – تعد أهم شيء في النظام المحاسبي المالي الجديد، فالكيانات مطالبة بإعدادها سنويا على الأقل، **تتضمن الكشوف المالية** الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة مايلي:

- الميزانية.
- حسابات النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

فيما يلي تعريف كل قائمة وفق النظام المحاسبي المالي:[20]

2-1 الميزانية:تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

في الأصول: التثبيتات المعنوية،التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة،الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

في الخصوم:رؤوس الأموال الخاصة ،الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة، خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

2-2 حسابات النتائج: وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذا الجدول هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية،ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.

2-3 جدول سيولة الخزينة:الهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

هذا الجدول يقدم سيولة الخزينة مداخيل و مخارج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب منشأها(مصدرها)، والتي تقسم إلى:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية(الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل(أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

هناك طريقتين لعرض بيانات هذا الجدول:

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

2-4 جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

-المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

- عمليات الرسملة (الارتفاع،الانخفاض،التسديد...)
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

2-**5** ملحق الكشوف المالية: يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط التالية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية(المطابقة للمعايير موضحة، وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

– مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

– المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها:طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

– إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح(تقويم)غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية.

وفق المادة 26من هذا القانون فإنه يشترط أن **توفر الكشوفات المالية** معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة،إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي عددي.

بالنسبة للقوائم المالية هي نفسها التي تم التقرير عنها من طرف لجان معايير التقارير المالية الدولية.

يحتوي النظام المحاسبي المالي كذلك على مدونة حسابات تم تصنيفها في 7 مجموعات أساسية وهي:[21]

- المجموعة الأولى:تتضمن حسابات الأموال الخاصة.
- المجموعة الثانية:تتضمن حسابات التثبيتات.
- المجموعة الثالثة: تتضمن حسابات المخزونات.

- المجموعة الرابعة: تتضمن حسابات الغير.
- المجموعة الخامسة: تتضمن الحسابات المالية.
- المجموعة السادسة: تتضمن حسابات الأعباء.
- المجموعة السابعة: تتضمن حسابات الإيرادات.

أما المجموعات 0 و8و9 يمكن للمؤسسة استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبة التسيير.

يحدد قانون 07-11 كذلك الخصائص النوعية التالية والتي يجب توافرها في القوائم المالية:

- الملائمة؛
- الوضوح؛
- المصداقية؛
- القابلية للمقارنة.

هذه الخصائص هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدم تلك القوائم، هذه الخصائص تم شرحها على أنها:[22]

– الملائمة:يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات، و تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم.

– الوضوح:إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل مستخدمي القوائم المالية، لهذا الغرض يشترط في مستخدمي القوائم المالية توفر مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

– الموثوقية(المصداقية):حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

– القابلية للمقارنة:يجب أن يكون مستخدموا القوائم المالية قادرين على مقارن البيانات المالية للمؤسسة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء، كما

يجب أن يكون باستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات الأخرى من اجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المؤسسة و عبر الزمن لتلك المؤسسة و على أساس ثابت للمؤسسات الأخرى.

سادسا– الأهداف المرجو تحقيقها من تطبيق النظام المحاسبي المالي: هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، من هذه الأهداف:

– سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛

– قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي؛

– ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛

– جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛

– تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى.

يضاف إلى ذلك:[23]

– يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛

– جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛

– إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛

– يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛

– يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛

– إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

– استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

الخاتمة:

تعد القوائم المالية من أهم مكونات التقارير المالية التي تعمل المؤسسات على إعدادها وتقديمها لكل من له علاقة بالمؤسسة لاستخدامها كل في مجاله، التطورات والتغيرات التي تحدث فرضت على الدول العمل على إصلاح وتعديل نظامها المحاسبي بما يتوافق مع النظام المحاسبي الدولي، الذي يتضمن مجموعة من المعايير تطبيقها يمكن من قراءة القوائم المالية بدقة، بوضوح وبموضوعية.

الجزائر من الدول التي قامت بإجراء إصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي المعتمد منذ 1975، بجعله نظاما مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة والتغيرات الحادثة، ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما تم ملاحظته من خلال التطابق في:

– المبادئ المحاسبية؛

– نوع وعدد الكشوف المالية التي تعد أهم شيء بالنسبة لمستخدمها سواء كان محلي أو أجنبي؛

– التطابق في الخصائص النوعية للكشوفات المالية ؛

– بالإضافة إلى أن الأهداف المرجو تحقيقها من هذا النظام تتوافق مع أهداف معايير المحاسبة الدولية.

لكن نجاح النظام المحاسبي المالي مرتبط بتحقق مجموعة من الشروط على الدولة القيام بها منها:

– العمل على التطبيق أو الإدخال التدريجي للنظام المحاسبي المالي.

– التكفل بتكوين ورسكلة كل من: الإطارات والمختصين والأكاديميين والمهنيين لهذا النظام.

- تحديد مختلف التشريعات والتنظيمات التي تتعلق بهذا القانون، وكذا توضيح مختلف معالم النظام المحاسبي المالي من خلال تنظيم الملتقيات والمنتديات والورشات للأطراف المعنية.
- الانخراط في البرامج التي تنظمها الجمعيات المحاسبية الدولية.

قائمة المراجع:

[1] - نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية، الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998.ص28-29.

[2] - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية،مكتبة الجامعة الشارقة، الطبعة الأولى 2008.ص29.

3- دحو معتصم، أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS بالجزائر ،مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS-IFRS. جامعة سعد دحلب البليدة. تاريخ :13-14-15اكتوبر 2009.ص2.

4 -خالد جمال الجعارات،المرجع السابق ص22.

5 - محمد طارق يوسف،الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات،بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية،شرم الشيخ،مصر،ماي 2007. ص28-29

6 - خالد جمال الجعارات،المرجع السابق ص 23.

7 - محمد المبروك أبو زيد،المحاسبة الدولية،ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 2005.ص 33.

8 - حسين القاضي،مأمون حمدان،المحاسبة الدولية و معاييرها،دار الثقافة،عمان الأردن 2008.ص107.

9 -المرجع السابق نفسه، ص 107.

10-نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المرجع السابق نفسه ،ص56.

11 - حسين القاضي،مأمون حمدان، المرجع السابق نفسه ص110.

12- ريتشارد شرويدر وآخرون-تعريب إبراهيم ولد محمد فال وخالد علي احمد كاجيجي-نظرية المحاسبة،دار المريخ،الرياض المملكة العربية السعودية2006، ص 122-123.

13 - محمد طارق يوسف،الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات،مرجع سابق ،ص29.

14 - خالد جمال الجعارات،المرجع السابق ص26.

15 - شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،الجزء الأول،مكتبة الشركة الجزائرية بودواو ، الجزائر.2008،ص12.

16 - المرجع السابق نفسه ص .13

17- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74الصادرة في15ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ25نوفمبر سنة 2007.

18 - هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية،ترجمة طارق حماد،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر2006. ص6

19 - شعيب شنوف، المرجع السابق نفسه ،ص31.

20 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19الصادرة في 28ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ25 مارس سنة2009.ص23-27.

21 - المرجع السابق نفسه ،ص 27-28

22- يوسف محمد الجربوع،سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية،مؤسسة الوراق،الطبعة الاولى2002. ص 77-80.

23 - ايت محمد مراد، أبحري سفيان النظام، المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات و أهداف، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية-IAS IFRS. جامعة سعد دحلب البليدة، تاريخ :13-14-15اكتوبر 2009.ص7.